واجهت سياسة العودة الى الابعاد، هذه، سخرية مرّة من قبل اوساط عدة لدى الرأي العام الاسرائيلي؛ فأكد بعضها ان سياسة شامير الجديدة فاشلة ولم تأت بثمار في ما مضى، وقال «ان التجربة الماضية أثبتت أن الفراغ الذي يتركه ابعاد قائد محلي يملأ في خلال فترة قصيرة» (أون ليفي، «ابعاد قائد محلي يأتي بزعيم بديل اكثر تطرفاً ودموية»، **القدس العربي**، ١٨/١٢/١٩٩٠؛ نقلاً عن **دافار**، ١٧/١٢/١٩٩٠). وقالت اوساط أخرى ان خيار شامير للابعاد هو اختيار لاساليب عفى عليها الزمن، «فالسكاكين سوف تستمر في عملها؛ ومن المتوقع ان تندلع موجة جديدة من أعمال الاخلال بالنظام في أعقاب [تنفيذ] الابعاد» (**المصدر نفسه**). واعتبرت مصادر أخيرة قرار شامير بابعاد اربعة مواطنين الى خارج المناطق المحتلة «سيراً على خيط رفيع يهدف الى القول ان سياسة الابعاد لم تنفّذ كعقوبة جماعية، وانمّا هي ضرب لاهداف موضعية ضد المسؤولين المباشرين عن حوادث القتل الأخيرة؛ وان القرار لن يمنع انتقال الانتفاضة من 'عصيان الحجارة' الى ثورة السكاكين» (**القدس العربي**، ١٨/١٢/١٩٩٠؛ نقلاً عن افتتاحية **يديعوت أحرونوت**، ١٧/١٢/١٩٩٠).

الى ذلك، أظهرت تعليقات الصحف الاسرائيلية المختلفة حول تزايد انتشار ظاهرة الطعن بالسكاكين مدى التخبّط الذي أحدثه هذا التطور في المواقف الاسرائيلية الداخلية من موضوع التصدي لفعاليات الانتفاضة وانشطتها؛ فانطلق بعضها من الآثار الكبيرة للانتفاضة على الجيش الاسرائيلي، وتوقّع انه اذا ما استمرت الانتفاضة فترة أخرى، فسوف تتحوّل الى «غرغرينا تأكل لحم الجيش الاسرائيلي» (زئيف شيف، «الحلول الاسرائيلية للانتفاضة تزيدها اشتعالاً»، **المصدر نفسه**، ١٢/١٢/١٩٩٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١١/١٢/١٩٩٠). وذهب بعضها الآخر الى حدّ الدعوة مباشرة الى التخلّص من الاحتلال، قائلاً: «ان الشرطة والجيش ورجال الامن والمحاكم العسكرية استخدموا جميع قدراتهم في معالجة الانتفاضة، بشكل موضعي. ونستطيع ان نعزّي أنفسنا بأن الفلسطينيين لم ينجحوا في شل الادارة المدنية؛ وان الجيش [الاسرائيلي] قادر على قمع أية محاولة تمرّد شعبي. لكن لا يمكننا الاستنتاج ان باستطاعة اسرائيل السيطرة على الضفة والقطاع ولمدى بعيد، وعلى الحكومة [الاسرائيلية] ان تبحث في وسيلة للتخلّص من عبء الاحتلال» (**المصدر نفسه**، ١٨/١٢/١٩٩٠؛ نقلاً عن افتتاحية **هآرتس**، ١٧/١٢/١٩٩٠). فالاساليب المتبعة، حتى الآن، «غبيّة وتؤدي الى البطالة والجوع [في الضفة والقطاع]. وما تزال دوافع الانتفاضة على ما كانت عليه قبل ثلاث سنوات؛ وقد بدأ العامل الاقتصادي يصعد كسبب لاستمرار الانتفاضة. واذا ما اغلقت اسرائيل 'الخط الأخضر'، فسوف نواجه موجة انتقامية جديدة من قبل فلسطينيين يائسين» (شيف، «الحلول الاسرائيلية...»، **مصدر سبق ذكره**).

أدّت حرب السكاكين الى ظهور نتائج كبيرة وكثيرة على مستوى الشارع الاسرائيلي وقيادته السياسية يتعلق بعضها بتطوّر الموقف الدولي وعلى صعيد الامم المتحدة من اسرائيل وممارساتها ضد الفلسطينيين في مناطق الضفة والقطاع، والتي تتعارض مع حقوق الانسان واتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية السكان في زمن الحرب. وقد التقط بعض الأوساط الاسرائيلية مؤشرات هامّة على صعيد التطورات هذه، أهمها الاستنتاج القائل ان اسرائيل باتت اكثر اقتراباً، من أي وقت مضى في تاريخها، من قيام الأمم المتحدة بفرض عقوبات عليها. وان مثل هذه الحقيقة تجبر اسرائيل على التحرر من مفهوم الرد العسكري الذي تعتمده، وتعمل على دراسة وسائل جديدة (اسحق غال ـ نور، **مصدر سبق ذكره**). وقد أصبح واضحاً للكثيرين، في اسرائيل، ان الخطوات العسكرية التكتيكية «لا توفّر رداً كاملاً على المشكلة الأمنية؛ وان اية عقوبة شديدة [بحق المواطنين، في الضفة والقطاع] لها ثمن يؤثر في الامن [في اسرائيل] تأثيراً سلبياً» (شيف، «كل عقوبة لها ثمن»، **القدس العربي**، ١٨/١٢/١٩٩٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٧/١٢/١٩٩٠).

ربعي المدهون